

برنامج راصد لمراقبة البرلمان

التقرير الأسبوعي الحادي والعشرون لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثالثة

٢٠١٦/٤/١٦

العلاقة بين الحكومة و النواب تدخل مرحلة الاستعصاء.

المجلس عقد جلستين و 13 اجتماع لـ 10 لجان نيابية.

تعثر عقد عدد من اجتماعات اللجان النيابي بسبب عدم توفر نصاب.

الطاقة النيابية تقرر قانون « الوقاية الاشعاعية » و لجنة الخدمات الاكثر نشاطا في اسبوع.

عقد مجلس النواب في الاسبوع الحادي و العشرين من اعمال دورته العادية الثالثة جلستين خصص احداها للجانب الرقابي والاخرى للتشريعي ، فيما عقدت 10 لجان نيابية 13 اجتماع كان نصيب التشريع فيهما 5 اجتماعات ونصيب الرقابة 8 اجتماعات.

وخلال الاسبوع الماضي ظهر جليا استعصاء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما تجلي في الجلسة الأخيرة التي عقدها المجلس يوم الثلاثاء الماضي والذي خصصت «للمراقبة» حيث تم مناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الأعوام من 2009-2012، وقد تعذر مواصلة عقد الجلسة بعد أن اكتشف النواب أن الحكومة لم ترد على عدد كبير من إيضاحات لجننتهم المالية.

وظهر تأزم العلاقة بين الطرفين في مفاصل كثيرة خلال الجلسة وخاصة إبان اتهام النواب للحكومة بمداواة الفساد والسكوت عنه، وما زاد الطين بلة تأكيد نائب رئيس اللجنة المالية التي قامت بدراسة تقارير ديوان المحاسبة أن الحكومة لم ترد على استيضاحات اللجنة التي طلبتها منها، وان اللجنة أرسلت للحكومة المرة تلو الأخرى طلبات استيضاح دون رد حكومي.

وكشفت جلسة الثلاثاء تردي العلاقة بين السلطتين اثر تبادل اتهامات وانتقادات لبعضهما البعض، كما كشفت عن غبش في رؤية النواب لمآل تقارير سابقة لديوان المحاسبة تعود إلى 4 أعوام ويزيد، فمنهم من دعا لتحويل بعض المخالفات إلى هيئة مكافحة الفساد، ومنهم من طالب بتحويلها للمدعي العام، ومنهم من استدرك بالتذكير أنه لا يجوز للمجلس التحويل للدعاء العام، بحسب القرار التفسيري الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور سابقا.

وبين تقرير اللجنة المالية أن عدد الاستيضاحات والكتب الرقابية بلغ 6 آلاف و119 استيضاحا وكتابا رقابيا، مشيرا إلى أنه تم الانتهاء منها وتصويبها خلال مناقشات اللجنة المالية وفق مخرجات الديوان، لتصبح 3 آلاف و947 استيضاحا وكتابا رقابيا بنسبة (64.5%) من عدد الاستيضاحات الكلي.

وأشار التقرير إلى أن عدد الاستيضاحات والكتب الرقابية الإجرائية بلغت ألفا و100 بنسبة (18%) من إجمالي مخرجات ديوان المحاسبة، والتي تمثل مخالفات بعدم إشراك الديوان في لجان العطاءات أو اللجان الفنية، أو عدم عرض مستندات صرف لإجازتها أو مخالفات على السيارات الحكومية التي لا تضع وسما باسم الوزارة أو الدائرة التابعة لها، أو مخالفات في سجل الدوام أو التعيينات التي تجاوزت المهلة القانونية.

وأوضح التقرير أن عدد اللجان التي شكلت بناء على قرارات سابقة للجنة المالية بلغ (86) لجنة مشتركة، وتضمن جدول أعمالها ألفا و857 مخرجا رقابيا، تم تصويب 657 منها أي ما نسبته 35.3%.

كما لفت التقرير إلى أن 169 مخرجا رقابيا قيد التصويب، حيث قررت اللجنة المالية متابعتها مع ديوان المحاسبة حتى يتم تصويبها، والتي بلغت نسبتها 2.8% من إجمالي مخرجات ديوان المحاسبة.

وخلال الأسبوع تعثر عقد عدد من اجتماعات اللجان النيابي بسبب عدم توفر نصاب عقدها ما حال دون إقرار مشاريع قوانين معروضة على بعض اللجان، وهو الأمر الذي بات تشتكي منه اللجان في غالب الأوقات وبات ينعكس على اجتماعات المجلس من حيث تعذر توفر النصاب حينما وفض الجلسة حينما آخر بسبب فقدان النصاب.

وبخصوص اجتماعات اللجان النيابية فقد تم إقرار مشروع قانون واحد خلال الأسبوع الماضي وهو قانون الوقاية الإشعاعية والأمن والأمان النووي لسنة 2016 والذي أقرته لجنة الطاقة والثروة المعدنية.

كان نصيب لجنة الخدمات العامة والنقل هي الأوفر في اجتماعات الأسبوع الماضي حيث عقدت اللجنة 3 اجتماعات، خصصت اثنان منهما للدور التشريعي ومناقشة مشروع القانون المعدل لقانون الطيران المدني لسنة 2015، حيث استمعت لملاحظات رئيس مجلس مفوضي هيئة الطيران المدني بالوكالة وممثلين عن شركات الطيران المدني والمشغلين والناقلين الجويين من القطاع الخاص في منطقة البحر الميت حول العقوبات المدرجة في مشروع القانون، حيث يلزم المشروع شركات الطيران والمشغلين بالبرنامج الوطني لأمن الطيران وجودته والرقابة عليه، وكذلك البرنامج الوطني لتدريب أمن الطيران.

وتم تخصيص الاجتماع الثالث للجنة للدور الرقابي وفيه دعت اللجنة وزارة النقل وهيئة تنظيم قطاع النقل البري إلى رفع توصيات لمجلس الوزراء تقضي بتجميد الضريبة البالغة 5% والمفروضة على المشغلين في قطاع السيارات العمومي «التكسي» إلى حين إرسال قانون معدل لقانون ضريبة الدخل والمبيعات.

وتساوت اللجنة المشتركة (المرأة وشؤون الأسرة والقانونية) مع لجنة فلسطين في عدد الاجتماعات حيث عقدت كليهما اجتماعين، وخصصت اللجنة المشتركة اجتماعاتها للدور التشريعي والاستماع لكافة الآراء المتعلقة بمشروع قانون الحماية من العنف الأسري لسنة 2016، الذي جاء للوقاية، من العنف الأسري، وتنظيم عمل مراكز الحماية الأسرية.

بدورها خصصت لجنة فلسطين اجتماعيها لمناقشة قضايا رقابية حيث التقت وفد يمثل جمعية خليل الرحمن، وفي الاجتماع الثاني تم استعراض أبرز مطالب الغزيين كالسماح بالحصول على رخص عمومي مؤقتة، والسماح لهم بتسجيل سيارات الديزل بأسمائهم، وتمديد صلاحية انتهاء جواز السفر لخمسة أعوام بدلاً من عامين، فضلاً عن تخفيض رسوم إصدار جواز السفر لأول مرة، واستخراج وتجديد رخص السياقة الخصوصية.

بدورها عقدت لجنة السياحة والآثار مع أصحاب مكاتب السياحة والسفر والإدلاء السياحيين للوقوف على مشاكلهم، فيما ثمنت لجنة الريف والبادية في اجتماع رقابي لها قرار وزير الزراعة الذي يقضي بالسماح لمربي الأغنام بترخيص صهاريج نقل مياه وفقاً للشروط المعتمدة.

وتوصلت لجنة التربية والتعليم والثقافة النيابية وأصحاب المدارس الخاصة بحضور رئيس مجلس النواب لاتفاق لإنهاء اعتصام نفذه أصحاب المدارس الخاصة أمام مجلس النواب.

والتقت لجنة الشؤون الخارجية بعضو البرلمان النمساوي بيتر بليز،

المكلف من قبل برلمانه بإعداد تقرير مفصل حول الدور الأردني المقدم لمخيمات اللاجئين السوريين، كما استعرضت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق عمل مجلس النواب في تشريع العديد من القوانين التي من شأنها مكافحة الفساد، وذلك خلال لقاء اللجنة مع العضوين السابقين في الكونغرس الأميركي دايفد سكاغز وآن ماري بيركل.